دور الإعلام في التوعية والوقاية
من حوادث المرور في الجزائر

بن عباس فتيحة

ملخص :

من بين المشاكل التي تعاني منها الإنسانية منذ نهاية القرن العشرين الأمن المروري : نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي ونتائجه النفسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ أضحى عدم توفر الأمن المروري مشكلة اجتماعية على مختلف المستويات، وذلك لأنه :

- منتوج اجتماعي.
- لأن آلاف الأشخاص يموتون كل السنة.
- يمس كل شرائح المجتمع باختلاف أعمارهم وأجناسهم.
- مستمر عبر الزمن ومستغل بصفة دائمة من طرف وسائل الإعلام (باختلاف أنواعها).

من مؤشرات انعدام السلامة المرورية على الصعيد العالمي، ارتفاع حوادث المرور التي تخلف سنويا أكثر من مليون ومائتي (2، 1) قتيل أي بمعدل 3300 قتيل كل يوم ولنكن أكثر دقة قتيل كل ثلاثين ثانية في العالم، من هؤلاء أكثر من خمسة وثلاثين ألف (35000) هم قتلى على طرق الدول العربية وخمسين مليون (50) جريح. وتشير بعض الدراسات إلى أن "حوادث المرور تكون سنة 2020 السبب الثالث للوفيات في العالم بعد الكوارث والحروب"[1].

[1] – التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور. منظمة الصحة العالمية. جونيف. 2009.

في الجزائر تعتبر حوادث المرور إحدى الأسباب الرئيسية في الوفيات والإصابات وهي تمثل عبئا على الخطط المستقبلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

لعل المتتبع للوضع المروري في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، يلاحظ ارتفاع نسبة الحوادث من سنة إلى أخرى وبشكل ملفت للانتباه، هذا إلى جانب الخسائر المادية التي تخلفها من تحطيم منشآت وتكاليف صحية وتعويضات تقدر بحوالي 100 مليار دج[2]. لقد سجلت سنة 2008 قرابة 40481 حادث عبر الطرق خلف ما لا يقل عن 4422 قتيل من مختلف الأعمار و64708 جريح، وسجلت سنة 2009 قرابة 41224 حادث خلف ما لا يقل عن 4607 قتيل و64979 جريح. هذا الوضع لا يبعث على الارتياح نتيجة لعجز الطرق الوطنية عن استيعاب التدفق اليومي لحركة المرور، ضف إلى ذلك التزايد السريع للحظيرة الوطنية للسيارات، التي تضاعف حجمها خلال عشرية واحدة ليقفز عددها من 4650000 مركبة سنة 2005 إلى 5492803مركبة سنة 2008[3]، بالإضافة إلى التزايد المستمر للنشاطات التجارية نظرا للانفتاح الاقتصادي للسوق الوطنية، كلها أسباب أدت إلى تسجيل حركة مرورية هامة وبالتالي تسببت في وقوع حوادث المرور.

تبقى أن الوقاية من حوادث المرور هي خير علاج وتبدأ بضمان التصرف السليم والواعي للفرد ـ مستعمل الطريق.

تكمن الوقاية من حوادث المرور في معالجة أسبابها، وتتركز هذه المعالجة في إجراءات توعوية ومرورية وهندسية وتشريعية متعددة تعمل على تنفيذها جميع الجهات المعنية سواء منها الحكومية أو الخاصة أو الأهلية التطوعية.

ومن اجل الوقاية يجب أن نطلع على الأسباب المؤدية لهذه الحوادث كي نستطيع معالجتها، وقد تنقسم أسباب حوادث المرور إلى ثلاثة أسباب رئيسية :

---

[2]- وزارة النقل.

[3]- المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق، الجزائر، 2009.

✓**الأسباب البشرية** : أين يكون للعنصر البشري دورا كبيرا في وقوع حوادث المرور كونه السبب المباشر في حدوثها، فهو الذي يقود السيارة ويراقب أجهزتها وهي بدورها تنقسم إلى عدة عوامل، لعل أهمها :

: عدم احترام قانون المرور والذي يتمثل في

- الإفراط في السرعة.
- القيادة في حالة سكر.
- عدم احترام الأولوية.
- تجاوز خطير.
- توقف خطير.

وبهذا نلاحظ أن مستعمل الطريق الذي يشمل السائق والراجل معا، هو المسؤول الأول والضحية الأولى للحادث، ولهذا فبتصرف أحسن من طرفه نحصل على أفضل النتائج في إطار الوقاية.

✓**منشآت الطريق** : ويشمل كل المنشآت القاعدية المستعملة لسير المركبات سواء تعلق الأمر بالطريق في حد ذاته، أو التجهيزات المتصلة به من إشارات عمومية وأفقية.

كثيرا ما يكون الطريق عامل من العوامل المؤدية للحوادث من اجل نقص الصيانة وعدم كفاية إشارات المرور وسوء توزيعها أو انعدامها وعدم صلاحية بعض الطرق نتيجة عدم تعبيدها أو إهمالها.

المركبة : تكون المركبة في معظم الأحيان من المسببات الرئيسية في الحادث، المركبة الجيدة هي المركبة السليمة، غير أن في الجزائر تتشكل حظيرة المركبات أساسا من مركبات غير صالحة أو خطيرة الاستعمال.

إضافة إلى الأسباب الطبيعية ككثرة المنعطفات والمنحدرات والحالة الجوية والضباب والأمطار.

تعتبر محاربة حوادث المرور عملية صعبة تتطلب برمجة يومية، ولهذا فقد صممت سياسة للوقاية والأمن عبر الطرق من اجل تعيين قواعد مرنة سهلة الإدراك لجميع المستعملين.

وأمام خطورة هذه الظاهرة التي أصبحت تشكل هاجسا حقيقيا لدى الهيئات المسئولة التي تحاول العمل على تقليص عدد الحوادث بسن القوانين الردعية وتجنيد وسائل الأمن في الطرق للمراقبة، أثمرت هذه الجهود بإعادة إصلاح النظام التشريعي المعمول به وايجاد وسائل قانونية أكثر صرامة للوقاية من حوادث المرور.

وقد وجب كذلك على الدولة وضع سياسة وطنية شاملة ومنسجمة للوقاية من هذه الآفة الخطيرة، مبنية على إستراتيجية وطنية تكتسي طابع الأولوية والديمومة وتقحم ضمنها مختلف المستويات المؤسساتية وكذا المجتمع المدني والحركة الجمعوية المعنية بقضية الأمن المروري، حيث اهتمت الجزائر في السنوات الأخيرة بتأسيس هياكل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وعملت على استكمالها وتطويرها من اجل تهيئة محيط تتوفر فيه ظروف الأمن والسلامة المرورية، وذلك من خلال التحكم في جميع المعطيات الميدانية الإحصائية أو معطيات حول مستعملي الطريق، وكيفية أداء الهيئات والأجهزة المعنية بقضايا المرور لمهمتها إلى جانب نشر الوعي المروري لدى فئة مستعملي الطريق وفق خطة محكمة.

الوقاية والتوعية من حوادث المرور

إننا في صدد التحدث على المراحل الأساسية للوقاية من حوادث المرور والتأكيد على ضرورة مشاركة جميع الهيئات المعنية.

ويمكن الإشارة إلى البلدان المتطورة التي تجاوزت مرحلة كبيرة في الوقاية من حوادث المرور، حيث قامت بتطبيق برنامج وقائي يسمح بتخفيض عدد ضحايا المرور.

للحد من آفة حوادث المرور سعت السلطات الجزائرية المعنية إلى إيجاد السبل الكفيلة للتقليل من عدد وخطورة الحوادث، وذلك بانتهاج برنامج الوقاية

والتوعية بالإضافة إلى التأكيد على الجانب القمعي المتمثل في تطبيق قانون المرور ومعاقبة المخالفين.

- الوقاية

هدف الوقاية هو تخفيض عدد الضحايا بجميع الطرق والتخفيف من حدة الإصابة، وهذا بتطبيق الإجراءات الموضوعة.

تتمثل الوقاية الأولية على مجموعة من الاحتياطات الوقائية، تؤخذ قبل وقوع الحوادث وتعتبر أهم مرحلة في الطريق الوقائي وهي تهدف إلى :

- إبعاد عوامل ومخاطر الحوادث الجسمانية.
- تربية مستعملي الطريق.

ربما نجد أن هذه الوقاية الأولية من انجح الطرق التي تسمح بتخفيض حوادث المرور وتحديد الأسباب المتعلقة بها، وذلك من خلال الدراسات التحليلية لإحصائيات حوادث المرور.

وتهدف الحملات التي تنظم من طرف المصالح المعنية إلى الحد من هذه الحوادث التي تهز كيان المجتمع.

فالهدف الأول هو اقتراح حلول للظاهرة ومراقبة المركبات وإعطاء الإرشادات الفنية والتربوية.

ترتكز الإستراتيجية الوقائية من حوادث المرور على هذه المحاور :

- ✓ الإنسان

إذ أنه بالرجوع لإحصاء حوادث المرور، يتضح أن مستعمل الطريق ارتبط بعدد من الحوادث كان سببا فيها، إذ أن الإنسان هو العنصر الأساسي باعتباره الطرف العاقل، فهو ملزم بفحص مركبته قبل سياقها للتأكيد من سلامتها وصلاحية السير بها دون أن تشكل خطرا عليه أوعلى غيره من مستعملي الطريق. ثم من واجبه أثناء السياقة، أن يكيف سرعة المركبة حسب حالتها، وحالة الطريق وحالة الجو بالإضافة إلى وجوب احترام قانون المرور.

أما الراجل فانه كذلك ملزم بان يتخلى بالحذر أثناء السير في الشوارع ولا يجازف بالسير في قارعة الطريق، ولا يقطعها إلا في الأماكن المخصصة له.

وحتى وبتقيد الإنسان بقواعد السير السليم، لابد من عمل جاد على أكثر من صعيد، وفق خطة مدروسة بأحكام.

وتتمثل فيما يلي :

- التكوين

وذلك بتحسين برامج التكوين والتدريب على السياقة، وتطوير أساليب التعليم إذ يجب أن يكون هذا تعليم مراقبا ليس فقط بإجراء امتحان لرخصة السياقة، لكن أيضا في مضمونه وشكله وذلك من اجل تكوين سائقين قادرين على تفادي الحوادث.

أول شيء يقام به هو تعليم وتكوين المعلمين، ويجب أن يكون تكوين وتربية مستعملي الطريق متواصل، حيث أن المعلومات المكتسبة خلال التعليم الأولي تنسى سريعا، دون أن ننسى القواعد المتجددة في كل مرة، ولهذا فإن السائق يجب أن يكون دائما موضوع للتعليم الذي يهدف إلى تذكير عناصر الأمن عبر الطرق وتقنية القوانين الجديدة للمرور.

- التربية

التي يجب أن تكون بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية من اجل العمل على تعميم تعليم مادة التربية المرورية بصفة رسمية كمادة رسمية، وتسطير برامج لكل طور، بحيث تكون هذه البرامج مندرجة ومتكاملة وإنشاء حظائر تربوية في الأحياء وتسخيرها للتلاميذ ليتمكنوا من التدريب على تطبيق ما تعلموه في المدارس. وبهذا يمكن تربية النشء على احترام قواعد المرور السليم، والامتثال لقانون المرور وهذا ما يمكنهم من حماية أنفسهم من مخاطر الطريق وتهيئتهم وتأهليهم ليكونوا مستقبلا مثاليين.

إن حوادث الأطفال تختلف في الأسباب، نوع الضرر وخطورة الحوادث ولهذا يجب الاعتناء بالأطفال عناية خاصة، ووضع برنامج خاص لوقايتهم.

ولذلك فإنه من الضروري تعليم الأطفال مبادئ قانون المرور، سواء داخل المدارس أوداخل حظائر التربية المرورية.

فعلى الطفل أن يتعلم أن يشاهد جميع الإشارات وان يفهمها، كما يجب على الراشد أن يكون مثل أعلى للطفل.

- قانون المرور

مهما كان قانون المرور جيدا فإنه لا يتبين محتواه إلا بالتطبيق، الذي يجب أن يطبق بجميع الوسائل الممكنة. ولهذا يجب أن :

- تكثف المراقبة من اجل تعويد مستعمل الطريق بالقوانين اللازم احترامها.
- وضع إجراءات بسيطة لمشاكل حوادث المرور.
- تعلم قواعد الأمن عبر الطرق لجميع مستعملي الطريق، منهم مستعملي العجلتان، والراجلين الذين يجب تعليمهم الحذر واستعمال الطريق بطريقة عقلانية وذلك من اجل اجتناب الوقوع في حادث.

✓ المحيط

من اجل التخفيض من حوادث المرور يجب تحسين حالة الطرق وذلك بوضع ممرات تحت الأرض أومدرجات من اجل الراجلين على مستوى المناطق الخطيرة، وإنشاء طرق جديدة تسمح بالسير السهل.

✓ المركبة

لكي تمنح المركبة سياقة لائقة مريحة. يجب أن تكون مصانة. وذلك بمراقبة الإنارات، والمكابح، وأجهزة التحكم.

رغم أن الوقاية الأولية تعتبر من أهم المراحل، إلا أن تطبيقها مازال حديث ونتائجها قليلة، حيث مازال ضحايا حوادث المرور يرتفعون ويعانون، ولهذا، فقد أدرجت مراحل أخرى للوقاية.

تأتي الوقاية الثانية مباشرة بعد وقوع الحادث وتشمل جميع الإجراءات المتخذة منذ الإنذار إلى غاية وصول المريض إلى القسم ألاستشفائي.

عند وقوع حادث، نقوم بإبلاغ المصالح المعنية القريبة من المكان، وتجنبا للخطر الذي تواجهه الضحية، يكون نقل الجريح سريعا والتشخيص الفوري والخطوات الأولى، حيث يجب تهيئة جميع الإسعافات بموظفين مختصين من اجل حماية أفضل للضحية.

وتشمل الوقاية الثالثة مجموعة التشخيصات الطبية المستعملة لعلاج المريض والضحية.

ومن اجل تخفيض نسبة الموتى، المضاعفات والعواقب المعيقة من بين جرحى حوادث المرور، فإنه من الضروري توفير أفضل الاقسام المهتمة بالعلاج.

إن الوقاية من حوادث المرور عملية حساسة تحتاج إلى دراسة عميقة من اجل تحسيس اكبر عدد ممكن من مستعملي الطريق.

- التوعية

تعتبر التوعية من الوسائل الناجحة في الوقاية، إذا ما كانت مستندة للمناهج العلمية الحديثة، فهي مكملة لمهمة التربية والتكوين إذ تتضمن تذكير مستعمل الطريق بالأخطار المحدقة، وتحذيره منها، وتزويده بالنصائح.

إن نجاح عملية التوعية يتطلب انتقاء الوسائل المناسبة وتوزيعها : مثل وسائل الإعلام المختلفة، المسموعة والمرئية والمقروءة، وإعداد مطويات ملائمة، وتعليق لافتات وملصقات وغيرها.

دور الإعلام في التوعية والوقاية المرورية

تتمثل المحاور الإستراتيجية في ميدان التوعية والوقاية والأمن المروري على النقاط التالية :

- بأن تكون الرسالة المبعوثة من طرف وسائل الإعلام منطقية والواقع المعاش، أي لابد أن تكون إستراتيجية التوعية فعالة.
- أن تكون إستراتيجية الاتصال متميزة، خارجة عن العادة.
- أن تدوم الإستراتيجية خلال الزمن.
- إعداد مخطط للاتصال يراجع سنويا.

لقد استطاعت علوم الإعلام والاتصال بجانب العلوم التطبيقية في مجال الهندسة والإلكترونيات أن تضيف للإعلام إمكانيات وخصائص أخرى ساعدت على تطوير قدرات وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها وأصبح الإعلام قادر على نقل ونشر الحقائق وتبصر كل فرد بما يحدث من حوله. ومن هنا كان للإعلام ووسائله المختلفة دور هام في مواجهة الظواهر الاجتماعية والأزمات وأصبح يقدم مساهمة فعالة في مجال معالجتها قبل حدوثها ومعرفة مجرياتها وتطورها بعد وقوعها وعلاج أثارها وانعكاساتها.

وقد سمحت سرعة التحرك الإعلامي في عصرنا الحديث بتطور البرامج الإعلامية المتعلقة بهذه الأحداث التي تهم الناس وتزودهم بالحقائق وتبصرهم بالأخطار كحوادث المرور.

إن الإعلام بوسائطه المختلفة يلعب دوره المعتاد في تغطية الأحداث اليومية في ظل الظروف العادية ويستهدف من خلال نشاطه تثقيف وتوعية الجمهور فضلا عن المساهمة في عملية التكوين والتزود بالمعرفة. وتسعى وسائل الإعلام إلى نقل الوقائع والأخبار من كل مكان وتضفي عليها طابعا خاصا من خلال التحليل

وطريقة العرض ومختلف الأساليب المستعملة في التغطية الإعلامية وانجاز مختلف التحقيقات الصحفية.

وقد يكون لوسائل الإعلام دورها المؤثر في توعية الجماهير في الظروف العادية وتحسيسها بالمخاطر المحتملة والعمل على عرض البرامج والأفلام التسجيلية أو الرامية إلى توعية الجمهور وتبصره بأساليب مواجهة هذه الظواهر والأزمات ويطلق على ذلك دور وسائل الإعلام في مرحلة ما قبل حدوث الأزمات.

أما عند وقوع الأحداث الهامة أو الأزمات فيهرع الناس إلى وسائل الإعلام كمصدر أساسي لاستيقاء المعلومات حول مجريات هذه الأحداث وتداعياتها ونتائجها.

إن وقوع هذه الأحداث يعطي وسائل الإعلام فرصة تلبي الحاجة الكامنة في الجماهير ورغبتها في التعرف على المزيد من المعلومات المتعلقة بالحدث، ويتفاوت إقبال الجماهير على وسيلة دون أخرى بمقدار ما تقدمه هذه الوسيلة أوتلك من تغطية ناجحة.

لقد أدركت وسائل الإعلام (الصحافة الإذاعة والتلفزيون) أهمية موضوع حوادث المرور وأصبحت تقدم الوقائع والمعلومات بطريقة تساعد أفراد المجتمع على التعامل معه.

ولذلك كان لازما على المختصين في الإعلام السعي لمواجهة ظاهرة حوادث المرور من الناحية الإعلامية وذلك اعتمادا على بيانات ومعلومات دقيقة يتم جمعها ودراستها وتحليلها وهي تفيد كذلك إلى وضع الخطة الإعلامية الفعالة للتقليل من حدة الظاهرة وكيفية معالجة تابعياتها إعلاميا.

إن تحكم وسائل الإعلام في أخبار وتغطية ظاهرة حوادث المرور أو الأزمة يضمن نجاحات إعلامية إذا أدرك القائمون على الأجهزة الإعلامية عدة اعتبارات منها :

- التعامل الايجابي مع الظاهرة.
- سرعة السيطرة على نشر وقائع حدوثها.

- الاهتمام بإذاعة ونشر المعلومات.
- الاستفادة من مصالح الأمن.

تلعب وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون دور كبير في معالجة المشاكل الاجتماعية المختلفة ومن بينها الظواهر المتعلقة باستعمال الطرق ويمكن للمؤسسات المهتمة بموضوع الوقاية من حوادث المرور أن تنتج برامج توعوية وان تعمل بالمشاركة مع هذه الوسائل قصد إعداد وبث حصص أو نشر مقالات توعوية وتحسيسية تشارك فيها كل الهيئات المختصة.

لا شك أن للتلفزيون تأثيرات فعلية في تصورات وتصرفات المشاهدين لا سيما إذا كانت البرامج التي تبثها مستهدفة ومعدة حسب مقاييس ترمي إلى تحسيس وتوعية وتوجيه المشاهد ولذلك على التلفزيون تلبية متطلبات الجمهور في ميدان التربية والترفيه والثقافة الموجهة لمختلف الفآت الاجتماعية من اجل ترقية معارفها وتنمية المبادرة عند المواطنين.

في مجال الحصص الخاصة بالأمن المروري مثلا والموجهة إلى فئة معينة من المشاهدين كمستعملي الطرق والتي تتطلب تدخل مؤسسات وهيئات معينة بمواضيع هذه الحصص، يمكن للتلفزيون إعداد وبث هذا النوع من البرامج في إطار التعاون بين مختلف الهيئات والمؤسسات من اجل التكفل ومعالجة هذه الظاهرة الاجتماعية وهذا يجرنا مباشرة إلى ذكر تلك الحصة التي بثت سنوات عديدة على الشاشة وهي طريق السلامة.

الموضوع الأساسي لهذه الحصة التي أصبحت منبرا حقيقيا للتحسيس والتربية وحتى الترقية من اجل وضع كل من يهمه الأمر أمام مسؤولياته المهنية والمدنية هو المرور، فقد عالجته بكل وضوح وموضوعية وكذا القضايا المتعلقة به وكيفية تفادي الحوادث وخاصة :

- مستعملين الطريق(السائقين والراجلين).
- الهيئات المسؤولة عن وضعية الطرق (الأشغال العمومية).

- الوضعية التقنية للسيارات.
- مدى احترام قانون المرور.
- إشارات المرور.

تستطيع التلفزيون إدراج برامج خاصة بمختلف المواضيع المتعلقة بالتوعية والوقاية المرورية لا سيما عند الاحتفال بالأيام الوطنية والدولية المتعلقة بهذا الموضوع (اليوم الوطني للمعوقين اليوم الوطني والعربي للشرطة، التظاهرات الوقائية التي تنظمها وزارة الداخلية ووزارة النقل والجمعيات....الخ)

وهو يساهم في تبليغ الرسالة التوعوية والوقائية عبر تغطية النشاطات المختلفة لهذه التظاهرات وعن طريق إدماج حصص استثنائية وأركان ضمن برامجها.

تلعب وسائل الإعلام دور متميز في توجيه الجماهير لاسيما إذا كانت عملية إعداد هذه البرامج مدروسة بدقة ومبرمجة حسب المقاييس العصرية لتبليغ الرسالة التحسيسية والتوعوية وعليه، ونظرا لخطورة ظاهرة حوادث المرور في الجزائر، عليها أن تتكفل في إثبات التوعية والتحسيس من حوادث المرور وذلك عن طريق إنتاج برامج خاصة بالتوعية المرورية مع الجهات مباشرة بهذا الموضوع كوزارة الداخلية ووزارة النقل ووزارة التجهيز والهيئات والمؤسسات التابعة لها والتي تسجل هذا الموضوع من أولوياتها ضمن برامجها الاتصالية.

ومن ثمة يمكن لكل من هذه الهيئات والمؤسسات أن تعمل بالمشاركة مع التلفزيون من أجل إعداد وبث مختلف أنواع الحصص السمعية البصرية الرامية إلى التوعية المرورية.

وهكذا يمكن لكل الجهات المعنية الحرص على متابعة كل ما يتعلق بالتوعية المرورية وتنفيذه ميدانيا مع إعلام المشاهدين عن ذلك عبر النشرة الإخبارية والحصص الخاصة المبرمجة في هذا المجال.

من خلال النتائج المذكورة لظاهرة حوادث المرور، كان لازما على السلطات العمومية تكييف القوانين السارية في هذا الميدان مع تطوير وتدعيم سياسة أمن الطرق وإعداد خطط إستراتيجية وقوانين وقواعد مضبوطة وعملا متواصلا يعتمد على توعية ووقاية مستعملي الطريق، وأصبح هذا الجانب مطلبا وطنيا يجب إعطاءه كل الأولوية والعناية الكافية بالتنسيق مع جميع المعنيين بالأمر لتحسين الوضع المروري بناءا على منظومة متكاملة التداخل تعتمد على وسائل الإعلام، التربية والتكوين.

فالتحدي الأكبر اليوم يكمن في تعليم جيل المستقبل من السائقين عبر غرس فيهم قيم احترام القوانين المرورية وقواعد السير والتوعية، ومهما اختلفت الوسائل ورسائلها فكلها تحاول التأثير على سلوك مستعملي الطريق لإيقاف النزيف الدموي والمادي على الطرق.